

مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي

-دراسة حالة"المديرية العملية اتصالات الجزائر-الاغواط-

The extent of commitment to the dimensions of governance to reduce administrative and financial corruption CASE STUDY "PRACTICE DIRECTORATE

أ.حوداسي إيمان

جامعة الاغواط – الجزائر

imane.2008@yahoo.fr

د.قربة معمر*

جامعة الاغواط – الجزائر

m.krobba@yahoo.com

Received: 12/10/2018

Accepted: 21/10/2018

Published: 31/01/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى الإلتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي، وذلك من خلال تسليط الضوء على حوكمة الشركات كمفهوم معاصر تُدعمه المنظمات وتتبناه كإستراتيجية لتحقيق أهدافها بأكثر كفاءة وفعالية. بالإضافة إلى إعطاء صورة على أبعاد الحوكمة، وتمت الدراسة التطبيقية بالمديرية العملية اتصالات الجزائر الأغواط، حيث تم توزيع إستبيان على عينة من موظفي المديرية، وبعد تحليل المعطيات المجمعّة وباستعمال برنامج SPSS19 توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الحوكمة والفساد الإداري والمالي، وكذلك التوصل إلى وجود أثر معنوي لأبعاد الحوكمة (البعد الرقابي- بعد المساءلة- بعد الإفصاح والشفافية) على الفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، أبعاد الحوكمة، الفساد الإداري والمالي

تصنيف JEL: D73

* المؤلف المرسل: د. قربة معمر، الإيميل: m.krobba@yahoo.com

Abstract:

This study aims at clarifying the extent of commitment to the dimensions of governance to reduce administrative and financial corruption by highlighting corporate governance as a contemporary concept supported by organizations and adopted as a strategy to achieve its goals more efficiently and effectively. Algeria-laghouat, where a questionnaire was distributed to a sample of the Agency's staff. After analyzing the collected data and using the SPSS19 program, we reached a number of results, the most important being a strong positive relationship between the dimensions of governance and administrative and financial corruption, There is a significant impact on the dimensions of governance (monitoring dimension - after accountability - after disclosure and transparency) on administrative and financial corruption.

Keywords: *corporate governance, governance dimensions, administrative and financial corruption*

Jel Classification Codes: *D73*

1. مقدمة:

شهد العالم خلال العقدین السابقین بروز مصطلح الحوكمة الذي استهدف الشركات بشكل كبير بحيث يمثل هذا المصطلح الرشادة في اتخاذ القرارات ويعبر عن مدى الحكم الراشد للشركة لتصل لدرجات عليا من الشفافية تركز أساسا على الأخلاق وتفعيل نظم الرقابة، ومن بين أبعاد حوكمة الشركات نجد البعد الإشرافي، الرقابي، الأخلاقي، الإفصاح والشفافية، الإستراتيجي، المساءلة، بعد الإتصال وحفظ التوازن، حيث أن الإلتزام بهذه الأبعاد سيؤدي حتما إلى الحد من الفساد الإداري والمالي.

1.1- مشكلة الدراسة: يعتبر الإلتزام بأبعاد حوكمة الشركات آلية للحد من الفساد الإداري والمالي، وبناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

- ما مدى الإلتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي بالمديرية العملية
إتصالات الجزائر-الأغواط ؟

2.1- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في كونها تبحث عن الدور الفعلي الذي يحققه نظام الحوكمة وأبعادها للحد من الفساد الإداري والمالي بالشركة محل الدراسة، وكذلك محاولة التقيد بالمعايير اللازمة والضرورية لتفعيل أبعاد الحوكمة بشكل دقيق ينعكس إيجابا على الشركة.

3.1- أهداف الدراسة: تتجلى أهداف هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى:

- التعرف على واقع نظام الحوكمة وأبعادها بالمديرية العملية إتصالات الجزائر- الاغواط.

- إظهار الدور الذي يحققه الإلتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي .

4.1- نموذج دراسة.

المتغير المستقل: أبعاد الحوكمة.

- البعد الرقابي
- البعد الإشرافي
- البعد الأخلاقي
- بعد الإتصال وحفظ التوازن
- بعد المساءلة
- بعد الإفصاح والشفافية
- البعد الإستراتيجي



المتغير التابع:

الفساد الإداري والمالي.

5.1- الدراسات السابقة:

1.5.1. محمد البشير بن عمر: دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة، أطروحة دكتوراه، 2017 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حيث قام الباحث بدراسته التطبيقية على المجمع الصناعي صيدال خلال الفترة 2008-2013، وهدفت الدراسة إلى إيجاد الرابط بين متخذي القرارات وتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، وكيفية التعامل مع مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة. ودراسة المجمع الصناعي صيدال كنموذج جزائري، يدعو إلى معرفة دور الحوكمة، ويساعد على توسيع نطاق نشرها وتبنيها من طرف المؤسسات الأخرى، تم توزيع الإستبيان على عينة مكونة من 150 موظف تضم المدير العام للمجمع، أعضاء مجلس الإدارة، رؤساء المصالح، المدققين الماليين والمحاسبين ومن بين النتائج المتوصل إليها هناك تحسن في الأداء المالي للمجمع في السنوات 2010 إلى غاية 2013 بعد تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات.

2.5.1. العايب عبد الرحمان: إشكالية حوكمة الشركات والزامية إحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الإقتصادية الراهنة. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات يومي 18-19 نوفمبر 2009 جامعة باجي مختار عنابة، وكانت الإشكالية هل معايير ومحددات أخلاقيات الأعمال المعمول بها قبل حدوث الأزمة الإقتصادية الراهنة يشوبها قصور ساعدت على تفاقم الأزمة كما تناولت المداخلة محاور خاصة بأخلاقيات الأعمال والحوكمة

ومبادئها، وعلاقة أخلاقيات الأعمال بالأزمة الاقتصادية الراهنة، وأخيراً الوقوف على ما يجب القيام به حتى يمكن تفادي تكرار مثل هذه التصرفات في المستقبل وخاصة عند حدوث أزمات مماثلة .

3.5.1. بوبكر سلالي وعمار ميلود: فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسة وترشيد القرارات المالية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية - جامعة الشهيد حمه لخير الوادي يومي: 07-08 ديسمبر 2014، حيث كانت إشكالية البحث تدور حول كيف يمكن أن تساهم الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات وترشيد القرارات الإدارية، وتم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة مباحث كما يلي: المبحث الأول يدور حول مفهوم وأهمية وأهداف حوكمة المؤسسات، والمبحث الثاني يتمحور حول دور الحوكمة في ترشيد القرارات الإدارية، أما المبحث الثالث فيتمحور حول التجارب الدولية والوطنية في مجال حوكمة المؤسسات .

4.5.1. فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد الثاني 2009 هدفت الدراسة إلى تعريف مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها، وتقييم دورها في تقليص حجم التنافس في السلطات وتخفيض مستوى التضارب في الأهداف بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه وتعظيم المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، تم التوصل إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس ترفاً فكرياً أو إدارياً وسوف يؤدي تطبيقها والالتزام بها في الشركات المساهمة العامة الأردنية إلى مكافحة ظاهرة الفساد والمحسوبية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد بالتبعية على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية و الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية وإنشاء فرص العمل أمام القوى العاملة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

على الرغم من إختلاف البيئات التي أجريت فيها هذه الدراسات وتنوع أنشطة المنظمات التي طبقت عليها، فأنها تشير أن المنظمات على إختلافها تسعى إلى إنتهاج نظام حوكمة الشركات فيها لما لها من فوائد كبيرة على المنظمة والعاملين على حد سواء، وإختلفت دراستنا عنها في دراسة المتغير التابع حيث كان موضوعنا بعنوان مدى الإلتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي .

6.1-أساليب جمع البيانات: في القسم النظري تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب، مجلات، وأطروحات...، في حين تم الاعتماد كلياً على الإستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات في القسم التطبيقي وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في التحليل واختبار الفرضيات: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، الانحدار المتعدد.

2. الإطار النظري

1.2- نشأة وتطور حوكمة الشركات: نتيجة للمشاكل التي تنتج عن تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، وكذا الحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم المصالح إلى بروز عدة مفكرين من بينهم "جونسون" و"ماكليين" اللذان اهتمتا بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهمية ذلك للحد من والتقليل من المشاكل خاصة في ظل العمل على الفصل بين الملكية والإدارة وذلك سنة 1976. (محمد مصطفى سليمان، 2009، الصفحات 12-13)

ومن جانب آخر نجد أن مصطلح الحوكمة ظهر سنة 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد المالي من جهة، ومواجهة القلق المتزايد من جانب أصحاب المصالح من جهة أخرى، وإزاء أسلوب ممارسة السلطة في الشركات الحديثة.

وقد زاد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات كنتيجة منطقية لحالات الانهيارات المالية مثل ما حدث في دول شرق آسيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ثم تزايد الاهتمام بالحوكمة بعد ظهور حالات الإخفاق والفضائح المالية والمحاسبية خصوصاً في كبريات الشركات العالمية مع بداية القرن الحادي والعشرين خلال سني 2001 و2002 مثل شركتي (أنرون وورلدكوم) الأمريكيتين.

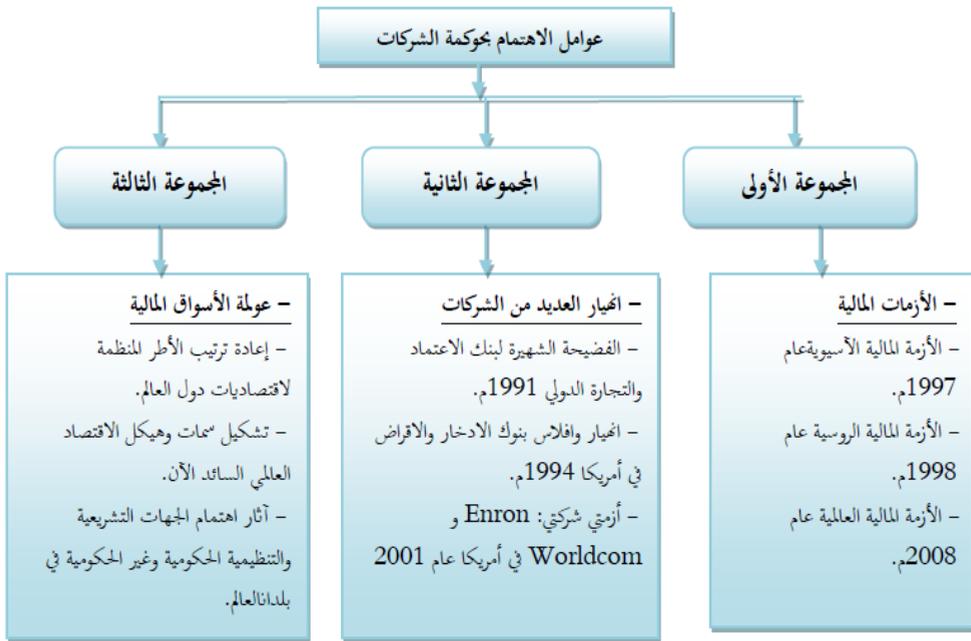
2.2. تعريف حوكمة الشركات : لا يوجد تعريف موحد متفق عليه إلا أننا سنعرض بعض أهم التعاريف المتداولة ومنها:

تعريف لجنة كاديبيري (cadbury1992): عرفت الحوكمة بأنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب. تعريف منظمة التعاون والتنمية (OECD): فقد عرفت حوكمة المؤسسات بأنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة، الإدارة والمساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسات، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها، وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء. (غضبان حسام الدين، 2015، الصفحات 16-19)

تعريف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عرفها على أنها الإدارة الرشيدة للشركات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية.

من خلال التعاريف السابقة يستنتج أن حوكمة الشركات هي نظام يسمح بتسيير العلاقات بين جميع الأطراف المرتبطة بالشركة، لحماية المصالح والتأكد من وصول الشركة للأهداف المسطرة، مع الرقابة على أداء إدارة الشركة والتأكد من اتخاذها القرارات الصحيحة لصالح الجميع بعيدا عن أي تضارب في المصالح.

3.2- دواعي الاهتمام بحوكمة الشركات.



المصدر: هيدوب ريماء ليلي، اسهامات الحوكمة في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية، أطروحة دكتوراه تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017، ص31.

4.2- مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD : (فيصل محمد الشواربة، 2009، صفحة 127)

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد قامت بإصدار 6 مبادئ أساسية وهي:

- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القوانين ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون؛
 - حفظ حقوق المساهمين كلهم من حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد مجزٍ من الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة؛
 - المساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية والحق في الاطلاع على الممارسات كلها التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
 - احترام دور أصحاب المصلحة أو الأَطراف المرتبطة بالشركة) المساهمين، المقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة،، المجتمع (وتعويضهم عن أي انتهاك لحقوقهم القانونية وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة؛
 - الإفصاح العادل وفي الوقت المناسب عن دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والتصرفات المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح؛
 - تحديد الحقوق والواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم أعضاءه ودور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة؛
- 5.2. أهمية حوكمة الشركات: تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة بما يتصل بتفعيل دور حملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم الرقابي والإستشاري على أداء الشركات وبما يؤدي إلى المحافظة على مصالح جميع الأطراف، إذن الحوكمة أساس جيد للاستقامة و الصحة الأخلاقية وتظهر أهميتها من خلال: (عيسى محمد الفرجات، د.محمد قاسم البشول،، 2013، صفحة 425)
- محاربة الفساد الداخلي وعدم السماح باستمراره؛
 - تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة وصولا إلى أدنى عامل؛

- منع وجود أخطاء مقصودة ومتعمدة ومنع استمرارها أيضا وتقليلها إلى أدنى حد ممكن؛
 - تحقيق الاستقامة القسوى من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالضبط الداخلي؛
 - تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين وذلك بما يمتازون به من استقلالية وعدم خضوعهم إلى أي ضغط من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون.
- 6.2-أبعاد حوكمة الشركات:من خلال التعاريف المتعلقة بحوكمة المؤسسات نستخلص أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد يمكن التعبير عنها كما يلي: (محمد البشير بن عمر ، 2017، الصفحات 18-19)
- البعد الإشرافي : ويتعلق بتفعيل وتدعيم الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية والأطراف ذات الصلة ومن بينهم أقلية المساهمين .
 - البعد الرقابي :ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة ،فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر أما على المستوى الخارجي فيتناول اللوائح والقوانين وقواعد التسجيل في البورصة ، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم و الاطراف ذات المصلحة في الرقابة فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله .
 - البعد الأخلاقي : ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشتمله من قواعد أخلاقية ،كالنزاهة والأمانة ،وتشير ثقافة الحوكمة على مستوى إدارة المؤسسات وبيئة الأعمال بصفة عامة .
 - بعد الاتصال وحفظ التوازن : ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين المؤسسة وهي ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة ، و الأطراف الخارجية سواء الأطراف الخارجية ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى
 - بعد المساءلة : ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة و أداء المؤسسة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن لهم الحق قانونا مساءلة المؤسسة .
 - بعد الإفصاح والشفافية : ويتعلق بالإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى المؤسسة بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة عن الالتزام بمبادئ الحوكمة طبقا لتوصيات سوق نيويورك.
 - البعد الاستراتيجي : تعتبر الرقابة الإستراتيجية إحدى النظم التي تستند إليها حوكمة المؤسسات للتقليل من مشاكل الوكالة الموجودة بين مستويات الإدارة المختلفة في المؤسسة، وتشمل هذه النظم

التحديد الرسمي للأهداف، وقياس الأداء والتغذية العكسية، وهي الوسائل التي تمكن الإدارة من تقييم الإستراتيجيات التي تتبعها، والتأكد ما إذا كانت تؤدي إلى تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل أم لا والتأكد بالذات مما إذا كانت الإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة تؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والجودة والابتكار، والاستجابة لرغبات واحتياجات العملاء .

7.2- مظاهر الحوكمة الجيدة و الحوكمة السيئة: إن حوكمة الشركات قد تكون جيدة أو سيئة، والجدول الآتي يبين المظاهر التي يمكن أن تميز حوكمة الشركات الجيدة عن السيئة، والتي يمكن استخلاصها من مقاصد المبادئ الصادرة عن OECD: (عمار عصام السامرائي، 2013، صفحة 286)

الجدول رقم 01: الفرق بين الحوكمة الجيدة والحوكمة السيئة.

مظاهر الحوكمة السيئة	مظاهر الحوكمة الجيدة
التفرد في القرارات الهامة.	المشاركة في اتخاذ القرارات.
غياب المساءلة ومبدأ الثواب والعقاب.	مساءلة فاعلة.
غياب الاتصال الفعال داخل المنظمة ومع محيطها الخارجي.	اتصال فعال وتوزيع واضح لخطوط السلطة والمسؤولية.
علاقة متوترة بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة ومجلس الإدارة من جهة أخرى.	ارتياح واسع من قبل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في الاستثمارات أو التعامل مع الشركة.
تقارير إعلامية متواترة أو مداولات غير رسمية متنوعة تشير إلى فوضى إدارية وجودة منخفضة.	يظهر أداء الشركة سلاسة وتجاوب سريع عند التعامل معها إضافة إلى تفاعل مع قضايا المجتمع ذات العلاقة نشاط الشركة.
تشير نتائج تحليل تقاريرها المالية إلى إنتاجية منخفضة أو خسائر أو عائد غير مجزى، وعدم أمانة إدارة الشركة وشفافية وإفصاحات غير كافية.	تظهر التقارير المالية استمرار نمو الشركة وتحقيق عوائد مجزية مقارنة بالشركات الأخرى وشفافية وإفصاحات كافية.
عدم استقرار العاملين وموظفي الشركة.	استقرار ملموس لدى عاملي وموظفي الشركة.

المصدر: عمار عصام السامرائي، أهمية حوكمة الشركات ودورها في تفعيل فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية بعنوان حاكمية الشركات

والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الإدارية والاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 17-18 أفريل، 2013، ص 286.

8.2-تعريف الفساد الإداري والمالي :إن الفساد لغة يعني التلف والعطب والضرر وخروج الشيء عن الاستقامة والاعتدال ونقيضه الاستقامة والصلاح ، ومن منظور سلوكي هو الميل الفطري عند الفرد لممارسة السلوكيات الخاطئة، وذلك لكون الطبيعة الإنسانية بطبيعتها غير منضبطة وفي ظل غياب الضوابط والمساءلة القانونية وعدم أخذ تدابير وقائية وعلاجية من شأنها أن تميل إلى الفوضى وعدم الانضباط، ومن منظور تاريخي واجتماعي فهو في المجتمعات المتخلفة نتيجة طبيعية لعوامل الجهل والتخلف والفقير، أما في المجتمعات المتقدمة فهو نتيجة طبيعية لغياب الوازع الديني والأخلاقي.

ومن منظور اقتصادي هو المشكلة التي تؤدي إلى تحقيق فوائد ومنافع غير مشروعة لبعضهم ويتحمل تكلفتها الباهظة المجتمع بأكمله ،أما من وجهة نظر منظمة الشفافية العالمية فهو " إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص أي أن الفساد هو ظاهرة ظرفية قد يمارسها الفرد وهو على رأس عمله بدافع تحقيق النفع الخاص على حساب المصلحة العامة، وقد تكون ظاهرة عامة تصيب المجتمع بأكمله نتيجة لخلل ما قد أصاب بنيته الثقافية والاجتماعية. (فيصل محمد الشواورة، 2009، صفحة 130)

وعرفت موسوعة العلوم الإجتماعية الفساد الإداري والمالي بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الإلتزام بها من أجل تحقيق مصالح سياسية ،إقتصادية وإجتماعية للفرد أو لجماعة معينة ،وركز هذا التعريف على خروج الفرد أو جماعة معينة على القانون والنظام المعمول به فيحصلوا بذلك على منافع معينة ،كما عرف الفساد الإداري والمالي بأنه إستغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحيته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطرق شرعية ،وركز هذا التعريف على كون الفساد الإداري والمالي يهتم بتحقيق منافع شخصية بطرق غير شرعية . (درواسي مسعود ،ضيف الله محمد الهادي ، 2012)

9.2-أسباب الفساد الإداري والمالي : للفساد الإداري أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن تم الاتفاق على ستة أسباب رئيسية هي : (درواسي مسعود ،ضيف الله محمد الهادي ، 2012)

- أسباب شخصية :وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاتهم ومستواهم الثقافي ومستوى تعليمه ونظرتهم للمشروعية.

- أسباب اجتماعية: وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تولد ضغوطاً اجتماعية تترى المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من خلال أعمال المحسوبية الرشوة، إستغلال النفوذ... الخ.

- أسباب إدارية وتنظيمية: هذا النوع من الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة.

- أسباب قانونية: وهذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي بسبب بعض الفاسدين السياسيين، والذي انجر عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي ممكن أن تطبق عليهم.

- أسباب سياسية: يرجع الفساد الإداري والمالي إلى أسباب سياسية مثل: غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الإعلام والرقابة.

- أسباب اقتصادية: تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل جديدة لكسب المال والتي أسهلها هي إستغلال الوظيفة الإدارية.

بالإضافة إلى الأسباب الستة المذكور يمكن زيادة الأسباب الفرعية التالية:

-التخلف في التعليم والتخلف في التنظيم الإداري؛ ووجود الطبقية في المجتمع؛

-انتشار البطالة والجريمة المنظمة (العصابات)، بيع المخدرات؛ نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم؛

-ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة واتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛

-ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية؛ وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد؛

-الغموض وعدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية؛ وقصور وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة.

10.2-أنواع الفساد الإداري والمالي:ليس للفساد هوية أو طابع سياسي محدد، فالفساد موجود في

دول أنظمتها ديكتاتورية كما هو موجود في دول أظمتها ديمقراطية، إلا أن الأنظمة غير الديمقراطية

تعد حاضنة وأرضاً خصبة للفساد أكثر من الأنظمة الديمقراطية من الناحية النظرية، وهناك عدة

تصنيفات لأنواع الفساد كالاتي: (هادي نعيم المالكي، حيدر جمال تيل، 2014، الصفحات 533-534)

1.10.2. من حيث الحجم:

-الفساد الكبير: هذا النوع من الفساد هو الأهم والأخطر والذي يستغرق بناء الدولة ومؤسساتها وذلك

لكونه مضر بالإقتصاد الوطني ويحد أيضا من مستويات التنمية ومن تقديم الخدمات العامة، ويسمى

أيضا بالفساد المؤسسي وهذا النوع من الفساد يصعب علاجه أو الوقاية منه بالطرق الإعتيادية لأنه يتحول إلى ظاهرة خطيرة وكبيرة تشمل بناء الدولة بأكمله، ويقع هذا النوع من الفساد على مبالغ كبيرة من الأموال العامة، وهو يظهر غالبا فيما تجريه الدولة من مناقصات أو مزادات .

- الفساد الصغير: هو الفساد الذي ينصرف إلى الأفعال التي يمكن إكتشاف مرتكبها مثل سرقة المال والرشوة وسوء استخدام السلطة ، وهذا النوع من الفساد غالبا ما يقع على مبالغ صغيرة تؤخذ من أموال المواطنين الخاصة وليس من أموال القطاع العام ، ولا يكون مضرا بالإقتصاد الوطني أو التنمية وذلك لأنه لا يقع على المال العام بل يؤخذ محله من أموال المواطنين كأخذ الرشوة لإنجاز المعاملات أو تسريعها ، وهو غالبا ما يقع بمبالغ بسيطة ويسمى أيضا بالفساد الأفقي لكونه ينصرف إلى الموظفين من المستويات المتوسطة أو الدنيا ، أي بعبارة أخرى لا يشمل المسؤولين الأعلى مرتبة ، ومعيار التمييز بين الفساد الكبير والصغير هو حجم تسريب الأموال العامة وليس مستوى الضرر ، ومن أهم الفروق بين النوعين هو الدافع ، حيث أن دافع الفساد الصغير هو سد حاجة الفاعل وضروريات الحياة له ولعائلته مثل دفع أجرة المنزل أو شراء منزل ، أما الفساد الكبير فيكون دافعه هو أن فاعله يكون مدفوعا بالرغبة في زيادة ثروته وزيادة نفوذه .

2.10.2- من حيث الإنتشار:

- الفساد المحلي: هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في نشأته وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية .

- الفساد الدولي : هو الذي يأخذ أبعادا واسعة تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الإقتصاد الحر وتحرير التجارة والعملة ، وتصل الأمور أن ترتبط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة ، لذا فهو الأخطر على المستوى الدولي ، ومثال على هذا النوع من الفساد هو قضية برنامج النفط مقابل الغذاء .

10.3. من حيث زمنه ومراحله: ويصنف إلى ثلاثة أنواع هي :

-الفساد العرضي: وهو المؤقت غير المنتظم الذي يحدث أحيانا من طرف أصحاب السلطة أو الوظيفة وليس بشكل دائم ، وهو أكثر خطورة من المنتظم إذ تتعدد خطوات الرشوة بدون تنسيق مسبق ، إذ لا يمكن ضمان إنهاء المعاملة في هذه الخطوات وعدم إيقافها مما يجعل أثر الفساد مضاعفا ، ويحدث عند قاعدة الهرم الحكومي أي هو فساد الموظفين الصغار في القطاعات المختلفة .

-الفساد المنتظم أو النظامي : ففي هذا النوع يصبح الفساد ظاهرة يعاني المجتمع بطبقاته كافة ومختلف معاملاته ،فيؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد ،إذ تتحول الإدارة إلى إدارة فاسدة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة فاسدة ،والتي تضم المدير العام ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري .

- الفساد المؤسسي : ففي هذا النوع ينشئ الفساد في قطاع بعينه أو وزارة أو مؤسسة بعينها ،إذ يكون قاصرا عليها ،وليس ظاهرة في الإقتصاد والدولة ككل ،ويزيد في القطاعات التي تسهل جني الربح فيها وضعف الرقابة والتنظيم أيضا كوجود بعض الموظفين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة .

3:الإطار التطبيقي

1.3. مجتمع وعينة الدراسة :يشمل مجتمع الدراسة موظفي المديرية العملية اتصالات الجزائر - الأغواط وقد تم إختيار عينة عشوائية مقدره ب36 موظف يتم تنفيذ الإستبيان فيها، تم التوزيع بالطريق المباشر ، وقد قابل عبارات الإستبيان مجموعة من الدرجات مرتبة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي والموزعة كمايلي :جدول رقم 02: مجموعة الدرجات مرتبة وفقا لمقياس ليكارت

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

وقد تم التعليق على النتائج بالإستعانة بجدول الإتجاهات التالي :

جدول رقم 03: جدول المجالات و الإتجاهات

المجال	[1.8 - 1]	[2.6 - 1.8]	[3.4-2.6]	[4.2-3.4]	[5-4.2]
الإتجاه	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

2.3. إختبار ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 04: اختبار ثبات أداة الدراسة معامل الفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ثبات الدراسة (الفا كرونباخ)
27 عبارة	0.871

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

بناء على الجدول أعلاه نستنتج أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.871 وبالتالي يمكننا القول أن أداة الدراسة تمتاز بثبات قوي نوعا ما مما يعني إمكانية الاعتماد على الإستبيان في قياس المتغيرات المدروسة وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الإستبيان على كل مجتمع الدراسة .

3.3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية

الجدول 05: توزيع افراد العينة حسب الخصائص الشخصية

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	26	72.2 %
	أنثى	10	27.8 %
السن	من 20 إلى 29 سنة	08	22 %
	من 30 إلى 39 سنة	19	52 %
	من 40 إلى 49 سنة	07	19.4 %
	أكثر من 50 سنة	02	05.6 %
	جامعي	31	86.1 %
	ثانوي	05	13.9 %
	مهني	/	/
الوظيفة	مدير	01	02.7 %
	رئيس قسم / رئيس مصلحة	29	80.6 %
	موظف إدارة	06	16.7 %
الخبرة	أقل من 5 سنوات	02	05.5 %
	من 5 إلى 10 سنوات	18	50 %
	من 11 إلى 15 سنة	07	19.4 %
	من 16 إلى 20 سنة	05	13.9 %
	أكثر من 20 سنة	04	11.11 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

يمكن القول إعتقاد على الجداول أعلاه بنضوج عينة البحث، وذلك لأن أفرادها سواء الذكور الذين بلغت أعدادهم 26 فردا أو إناث اللواتي بلغن عددهن 10 نساء يعدون من ناحية العمر في قمة عطاتهم، لكونهم واقعون وعلى نحو شامل ضمن الفئات العمرية التي تقل عن خمسين سنة . وهكذا بالنسبة لسنوات خدمتهم أيضا التي تدل على مدى الخبرة التي يتحلون بها في مجال العمل، فقد تبين أن لـ 94.4 % منهم خبرة في مجال العمل لمدة لا تقل عن الخمس سنوات، مما يعزز القول بنضوج هذه العينة أيضا.

أما من ناحية المؤهلات العملية فتراوحت نسبة من يحملون شهادة جامعية 86.1% وذلك راجع لنشاط المديرية، وكذلك لسياسة التوظيف بها.

4.3- وصف إجابات أفراد العينة للمتغير المستقل.

الجدول رقم 06: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الإشرافي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم توزيع المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة وفقا لاختصاص تشريعي واضح وفي خدمة المصلحة العامة.	2.36	0.682	موافق
2	يشرف مجلس الإدارة بشكل مباشر على أداء الإدارة التنفيذية.	2.69	1.16	محايد
3	تعد تقارير دورية تفصيلية حول أداء المؤسسة من طرف الإدارة التنفيذية وتوجه لمجلس الإدارة في الشركة.	2.36	0.592	موافق
	مجموع عبارات البعد الإشرافي.	2.47	0.512	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور البعد الإشرافي جاء مساويا لـ (2.47) وانحراف معياري (0.512) وهو ضمن فئة موافق، أي هناك موافقة على عبارات المحور فالمسؤوليات والتقارير الدورية عن الأداء الخاص بالمديرية تتم بشكل دوري وفي موعدها، ما عدا العبارة الثانية باتجاه محايد بخصوص إشراف مجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية بشكل مباشر والذي قد يصب في صالح الموافقة من عدمها وسبب ذلك عدم اطلاع جميع العمال على بعض الأعمال الرئيسية لمجلس الإدارة ونطاق إشرافها.

الجدول رقم 07: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الرقابي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تمتلك الشركة نظام رقابة فعال وكفاء.	2.19	0.576	موافق
2	يوجد في الشركة لجان تدقيق.	2.47	0.97	موافق
3	يتم التنسيق والتعاون بين لجان التدقيق والمراجع الخارجي.	2.5	0.878	موافق
مجموع عبارات البعد الرقابي				موافق
		2.38	0.64	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور البعد الرقابي جاء مساويا لـ: (2.38) وانحراف معياري (0.64) وهو ضمن فئة موافق، وهذا دليل على امتلاك الإدارة لنظام رقابي فعال يعمل بكفاءة مما يدعم وظيفة التدقيق في بالمديرية ويجعلها ذات شفافية إضافة إلى تقوية العلاقات مع الأطراف الخارجية كالمراجعين الخارجيين وهذا ما أثبتته جميع إجابات الأفراد على عبارات المحور.

الجدول رقم 08: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأخلاقي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	2.47	0.81	موافق
2	يتم تطبيق القوانين والأنظمة وفقا لدستور الاخلاقيات الخاص بالشركة.	2.33	0.792	موافق
3	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون داخل الشركة.	2.22	0.796	موافق
مجموع عبارات البعد الأخلاقي				موافق
		2.34	0.668	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور البعد الأخلاقي جاء مساويا لـ (2.34) وانحراف معياري (0.668) وهو ضمن فئة موافق، وبالتالي فالمديرية تلتزم في تعاملاتها سواء مع العاملين أو أصحاب المصالح بالقوانين وتحترم حقوقهم وتمدهم بواجباتهم بالإضافة إلى حرصها على تطبيق ما جاء في دستور أخلاقيات العمل الخاص بالمديرية العملية اتصالات الجزائر-الأغواط.

الجدول رقم 09: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الإتصال وحفظ التوازن.

الرقم	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم إعلام أصحاب المصالح بشكل كاف بحقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة.	2.38	0.687	موافق
2	يتم إتاحة الفرص لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	2.38	0.728	موافق
3	وجود آلية عمل واتصال فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتحقيق الاستمرارية.	2.63	0.899	محايد
مجموع عبارات بعد الاتصال وحفظ التوازن				
		2.47	0.705	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول أعلاه يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور بعد الاتصال وحفظ التوازن جاء مساويا لـ (2.47) وانحراف معياري (0.705) وهو ضمن فئة موافق، وبالتالي فالمديرية تطبق مبدأ التواصل وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح فهي تتواصل معهم باستمرار في ظل تطبيق القوانين بدقة، إلا أن العبارة الثالثة في المحور جاءت باتجاه محايد أي أن مجلس الإدارة يتواصل مع أصحاب المصالح ولكن ليس بنفس الوتيرة حسب آراء العينة المدروسة بالمديرية العملية اتصالات الجزائر-الأغواط-وقد يكون السبب في هذه الإجابة عدم اطلاع جميع العمال على آليات التواصل الخاصة بمجلس الإدارة.

الجدول رقم 10: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد المساءلة.

الرقم	العبرة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	يضمن القانون الداخلي والعام للمجمع حق التعويض لأصحاب المصالح فيه.	2.27	0.701	موافق
2	يتم تقديم جميع المعلومات عن محتوى الكشوف المالية ومؤشراتها بصفة دقيقة تضمن المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين.	2.66	1.06	محايد
3	تقدم الكشوفات المتعلقة بالتقارير بشكل دوري لجميع المساهمين في إطار يغلب عليه طابع الشفافية.	2.47	0.844	موافق
	مجموع عبارات بعد المساءلة	2.47	0.744	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور بعد المساءلة جاء مساويا لـ (2.47) وانحراف معياري (0.744) وهو ضمن فئة موافق، أي أن حق المساءلة الممنوحة لأصحاب المصالح تعمل ضمن القانون وتطبقه بجميع معاملته إلى جانب الكشوفات التي تقدم بشكل دوري في إطار يغلب عليه الشفافية، إلا وأنه حسب اتجاهات إجابات الأفراد بخصوص العبارة الثانية في المحور فالمعلومات المتعلقة بالكشوفات المالية ومؤشراتها لا تقدم لجميع المساهمين بشكل متساوي وبالتالي فاتجاهات الأفراد بخصوص هذه العبارة بالذات متذبذبة حيث يرمون من خلالها إلى عدم المساواة والعدل في المعاملة لجميع المساهمين حسب آرائهم.

الجدول رقم 11: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الإفصاح والشفافية

الرقم	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم الإفصاح عن معلومات عن المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة.	2.97	0.810	محايد
2	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة.	3.08	0.937	محايد
3	مسؤولية الإفصاح الشفافية تقع أساسا على عاتق مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.	2.61	0.728	محايد
	مجموع عبارات بعد الإفصاح والشفافية	2.88	0.717	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول يتضح لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور بعد الإفصاح والشفافية جاء مساويا لـ (2.88) وانحراف معياري (0.717) وهو ضمن فئة محايد، كما كانت اتجاهات الإجابات للعبارات الثلاثة كلها محايد بمتوسطات حسابية (2.97)، (3.08، 2.61) وانحرافات معيارية مساوية لـ (0.81، 0.937، 0.728)، أي معاملات الإفصاح والشفافية ما زالت تشكل تحدي في نظر أفراد العينة وفقا لأجوبتهم بخصوص الإفصاح عن المخاطر المالية والنتائج المالية والتشغيلية بالإضافة إلى عدم درايتهم ما إذا كانت هذه المسؤولية تقع على عاتق مجلس الإدارة أم لا، وقد يكون السبب في هذه الإجابات عدم الدراية الكافية بهذا المصطلح وممارساته إلى جانب الغموض الذي تطرحه فكرة الإفصاح والشفافية في ذهن العامل.

الجدول رقم 12: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الإستراتيجي

الرقم	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوكالة، تضمن تكاثف الجهود مع أصحاب المصالح وأعضاء مجلس الإدارة في الرفع من قيمة الوكالة في السوق المالي.	2.27	0.701	موافق
2	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للشركة، والعمل على تطويرها والتحقق من التزام الإدارة بتنفيذها.	2.11	0.747	موافق
3	يتم دراسة جميع المقترحات المتعلقة بإعادة الهيكلة أو التنظيم داخل الشركة ويتم اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة.	2.38	0.728	موافق
مجموع عبارات البعد الاستراتيجي				
		2.26	0.667	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور البعد الإستراتيجي جاء مساويا لـ (2.26) وانحراف معياري (0.667) وهو ضمن فئة موافق، أي أن الأهداف الإستراتيجية للمديرية توضع نتيجة لتكاثف الجهود بين أصحاب المصالح وأعضاء مجلس الإدارة وتحقق ضمن التزامات الإدارة بتطبيقها نتيجة البرامج والسياسات الفعالة التي تتابع تطبيق هذه الأهداف إلى جانب فعالية الدراسة الصحيحة لجميع المقترحات بخصوص الهيكلة والتنظيم داخل المديرية والتي يقوم مجلس الإدارة شخصيا بالإشراف عليها.

5.3. وصف إجابات أفراد العينة للمتغير التابع.

الجدول رقم 13: اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما يخص الفساد الإداري والمالي.

الرقم	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يقلل من الفساد الإداري والمالي	2.33	0.792	موافق
2	توافر نظام الرقابة الداخلية في الوكالة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي	2.58	1.10	موافق
3	مكافحة الفساد يستدعي بالضرورة توافر المساءلة والمحاسبة الصارمة	2.52	0.909	موافق
4	إلتزام الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي	2.52	0.909	موافق
5	توفير المعلومات الملائمة بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في التقليل من الفساد الإداري والمالي	2.47	1.05	موافق
6	قوة وإستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد الإداري والمالي	2.52	0.999	موافق
	مجموع عبارات الفساد الإداري والمالي	2.50	0.807	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

يتضح من خلال الجدول أن اتجاهات الأفراد المستقصين بخصوص المتغير التابع "الفساد الإداري والمالي" كلها تصب في صالح الموافقة أي اتجاه موافق، وبالتالي فإن العينة المدروسة كلها واعية بعواقب الفساد الإداري والمالي وسليباته على المديرية وبالتالي يتفقون جميعهم على هدف الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق القوانين والأنظمة وضرورة وجود تعاون بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح من خلال الرقابة والمساءلة والمحاسبة الصارمة.

6.3. اختبار الفرضيات وعرض النتائج.

1.6.3. معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة.

الجدول رقم 14: معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط
البعد الإشرافي	الفساد الإداري والمالي	*0.416
البعد الرقابي	الفساد الإداري والمالي	**0.866
البعد الأخلاقي	الفساد الإداري والمالي	**0.850
بعد الاتصال وحفظ التوازن	الفساد الإداري والمالي	**0.58
بعد المساءلة	الفساد الإداري والمالي	**0.891
بعد الإفصاح والشفافية	الفساد الإداري والمالي	**0.685
البعد الاستراتيجي	الفساد الإداري والمالي	**0.789
الحوكمة	الفساد الإداري والمالي	**0.877

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول تضح أن هناك علاقة ارتباط قوية بين أبعاد الحوكمة والفساد الإداري والمالي بقيمة (0.877**)، كما بلغت أكبر قيمة ارتباط 0.897** بين بعد المساءلة والفساد الإداري والمالي والتي زادت من قوة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01، كما أنها علاقة موجبة بمعنى كلما زاد تطبيق ممارسات الحوكمة بأبعادها كلما زاد الحد من الفساد الإداري والمالي (علاقة طردية قوية).

2.6.3. الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية:

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان، نقوم باختبار الفرضيات عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي لأبعاد الحوكمة على الأداء التنظيمي عند $\alpha \leq 0.05$ بالمديرية العملية اتصالات الجزائر-الأغواط-

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر معنوي لأبعاد الحوكمة على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$ بالمديرية العملية اتصالات الجزائر-الأغواط-

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لأبعاد الحوكمة على الفساد الإداري عند $\alpha \leq 0.05$ بالمديرية العملية اتصالات الجزائر-الأغواط-

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي للبعد الاشرافي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي للبعد الاشرافي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي للبعد الرقابي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي للبعد الرقابي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي للبعد الأخلاقي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي للبعد الأخلاقي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الفرعية الرابعة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد الاتصال وحفظ التوازن على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد الاتصال وحفظ التوازن على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الخامسة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد المساءلة على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد المساءلة على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.
الفرضية الفرعية السادسة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد الإفصاح والشفافية على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد الإفصاح والشفافية على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية السابعة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي للبعد الاستراتيجي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي للبعد الاستراتيجي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

3.6.3. الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الدراسة.

لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفيما يلي سنعرضه من خلال الجدول التالي:
الجدول رقم 15: اختبار فرضيات الدراسة.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة f	قيمة a
م1 . البعد الاشرافي	الفساد الإداري والمالي	-0.159	0.273			
م2 . البعد الرقابي	الفساد الإداري والمالي	0.482	0.003			
م3 . البعد الأخلاقي	الفساد الإداري والمالي	0.239	0.353			
م4 . بعد الاتصال وحفظ التوازن	الفساد الإداري والمالي	-0.077	0.591			
م5 . بعد المساواة	الفساد الإداري والمالي	0.521	0.007			
م6 . بعد الإفصاح والشفافية	الفساد الإداري والمالي	0.274	0.006			
م7 . البعد الاستراتيجي	الفساد الإداري والمالي	-0.170	0.362			
أبعاد الحوكمة	الفساد الإداري والمالي		0.000	0.907	39.229	0.330

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

أ- المعادلة الرئيسية:

$$\text{الفساد الإداري والمالي} = 0.33 + (1\text{م}) 0.159 + (2\text{م}) 0.482 + (3\text{م}) 0.239 - (4\text{م}) 0.077 + (5\text{م}) 0.521 + (6\text{م}) 0.274 - (7\text{م}) 0.170.$$

ب- بالنسبة لمعامل التحديد:

يعتبر معامل التحديد مقياساً لجودة النموذج حيث أنه كلما اقترب من الواحد دل ذلك على جودة النموذج والعكس صحيح، ونلاحظ في هذه الدراسة أن معامل التحديد يساوي (0.907) مما يدل على أن أبعاد الحوكمة تساهم بما نسبته (90.7%) في الحد من الفساد الإداري والمالي بالمديرية العملية اتصالات الجزائر لولاية الأغواط أما الباقي (9.3%) فيرجع إلى أبعاد أو أنظمة أخرى لم تدرج ضمن الدراسة.

كما يظهر في الجدول تحليل تباين المعنوية لاختبار F حيث بلغت قيمته المحسوبة (39.229) عند درجة حرية (7) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وهو ما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية، وهكذا يمكن القول أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع والذي يمكن أن يكون معنوي، وبالتالي هناك علاقة بين أبعاد الحوكمة والفساد الإداري والمالي.

ج- بالنسبة للفرضيات:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نلاحظ أن قيمة ($\text{sig}=0.297 > 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر معنوي للبعد الاشرافي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نلاحظ أن قيمة ($\text{sig}=0.003 < 0.05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H^1 يوجد أثر معنوي للبعد الرقابي على الفساد الإداري عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نلاحظ أن قيمة ($\text{sig}=0.353 > 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 : فلا يوجد أثر معنوي للبعد الأخلاقي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

نلاحظ أن قيمة ($\text{sig}=0.591 > 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 : فلا يوجد أثر معنوي للبعد الاتصال وحفظ التوازن على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

نلاحظ أن قيمة ($\text{sig}=0.007 < 0.05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H^1 يوجد أثر معنوي للبعد المساءلة على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

نلاحظ أن قيمة (sig=0.006<0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 بوجود أثر معنوي لبعء الإفصاح والشفافية على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية السابعة:

نلاحظ أن قيمة (sig= 0.362>0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي للبعء الاستراتيجي على الفساد الإداري والمالي عند $\alpha \leq 0.05$.

من خلال العودة للجدول لاختبار الفرضية الرئيسية نجد أن sig=0.000، وبالتالي يمكننا الحكم بصحة الفرضية الرئيسية التي مفادها أنه يوجد أثر معنوي لأبعاد الحوكمة على الفساد الإداري بالمديرية العملية اتصالات الجزائر-الأغواط-، وهذا ما أكدته الفرضيات الفرعية الثانية والخامسة والسادسة لوجود أثر معنوي للبعء الرقابي وبعء المساءلة وبعء الإفصاح والشفافية على الفساد الإداري والمالي بالمديرية العملية اتصالات الجزائر- الأغواط.

4-الخاتمة:

لقد خلصت الدراسة المدروسة على مستوى المديرية العملية إتصالات الجزائر- الأغواط إلى العديد من النتائج موضحة على النحو التالي :

- تحتوي الوكالة على نسبة كبيرة من الأفراد ذوي المؤهلات العلمية.
- تمتاز أداة الدراسة بثبات عال.
- وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الحوكمة والفساد الإداري والمالي.
- وجود أثر معنوي لأبعاد الحوكمة (البعء الرقابي- بعد المساءلة- بعد الإفصاح والشفافية) على الفساد الإداري والمالي.

وبذلك نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة تعميق اهتمام مؤسسة اتصالات الجزائر بالحوكمة و مختلف أبعادها، لما لها من دور كبير في الحد من الفساد الإداري والمالي؛
- ضرورة قيام شركة اتصالات الجزائر بالإفصاح الكامل عن قوائمها المالية بكل دقة وشفافية ؛
- التوسع في الدراسة الحالية بتوسيع مجتمع الدراسة.

5.المراجع المعتمدة:

- 1-درواسي مسعود ،ضيف الله محمد الهادي . (2012). ، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري .، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري .، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 2-عمار عصام السامرائي. (2013). ، أهمية حوكمة الشركات ودورها في تفعيل فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي.، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية. جامعة اليرموك، اربد- الأردن.
- 3-عيسى محمد الفرجات، د.محمد قاسم البشول.، (2013). حوكمة الشركات في الأردن، مداخلة مقدمة في كلية العلوم الإدارية وعلوم الاقتصاد، اربد- الأردن، 17. المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة.، جامعة اليرموك.
- 4-غضبان حسام الدين. (2015). ،محاضرات في نظرية الحوكمة. ، دار الحامد للطباعة والنشر، الاردن.
- 5-فيصل محمد الشواورة. (2009). ،قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، المجلد 25 ،العدد الثاني .، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية .،
- 6-محمد البشير بن عمر . (2017). ، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة ، .، أطروحة دكتوراه. جامعة قاصدي مرباح ورقلة .،
- 7-محمد مصطفى سليمان. (2009). ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، ، ، مصر.
- 8-هادي نعيم المالكي ،حيدر جمال تيل . (2014). ،دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي في مكافحة الفساد الإداري والمالي ،،المجلد 20 ،العدد 84 ،،بغداد. مجلة كلية التربية الأساسية.